الأبعاد السياسية والاقتصادية لفيروس كورونا في ظل نظام العولمة

Les démontions politiques et économiques du Virus Corona Sous le régime de mondialisation.

العربي بنرمضان[1]

Larbi benramdan[1]

الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين فاس مكناس، (المغرب)، larbi.benramdan@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/05/13 تاريخ القبول: 2020/06/04 تاريخ النشر: 2020/06/30

ملخص: تعالج هذه الورقة أهم التطورات التي شهدها المجتمع الدولي من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية بعد ظهور وباء كورونا واجتياحه للعالم، وردود الفعل الدولية لمحاربة هذا العدو الخفي، الذي كشف عن فشل المنظومة الصحية خاصة بالقوى الكبرى في القضاء على هذا الوباء المستجد، وبالتالي فضح السياسات العامة في ظل النظام النيوليبرالي، الذي حلت فيه رؤوس الأموال الخاصة والشركات العابرة للقارات محل الدولة، وأصبح الهدف الأسمى هو الربح ومراكمة الثروة، بدل الاهتمام بالجوانب الاجتماعية كالصحة والتعليم. كما تعالج هذه الورقة أيضا، أهم التطورات على صعيد العلاقات الدولية حيث سارعت معظم الدول إلى اتخاذ إجراءات تتعلق بالحدود والسيادة والأمن القومي، في ظل فشل المنظمات الدولية وعلى رأسها منظمة الصحة العالمية، مما استوجب إعادة النظر في طبيعة ووظيفة "المجتمع الدولي" وما أنتجه من تحالفات وتكتلات ومنظمات للتعاون والشراكة. كما تطرح هذه الورقة مجموعة من الأسئلة المتعلقة بمدى قدرة وباء كورونا فايروس التأثير على مسار العلاقات الدولية سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي، وبالتالي تغيير طبيعة النظام الدولي الحالي من قطبية أحادية إلى نظام دولي ثنائي أو متعدد الأطراف.

كلمات مفتاحية: فيروس كورونا-التحولات-السياسية-الاقتصادية-النيوليبرالية.

Résumé: *Ce document aborde les développements les plus importants observés par la communauté internationale en termes politiques, économiques et sociaux, après l'émergence de l'épidémie du Virus Corona et son invasion dans le monde, et les réactions internationales pour combattre cet ennemi caché, cette phénomène épidémique a révélé l'échec du système de santé, surtout pour les grandes puissances à éradiquer cette épidémie émergente, il a également exposé les politiques publiques sous le système néolibéral, dans lequel le capital privé et les sociétés transcontinentales ont remplacé l'État, tandis que le but ultime est devenu, l'accumulation de profits et de richesses, au lieu de s'occuper d'aspects sociaux tels que la santé et l'éducation.*

Le document aborde également les développements les plus importants dans les relations internationales, ou la plupart des États se sont empressés d'agir au niveau des frontières, la souveraineté et la sécurité nationale, avec l'échec des Organisations mondiales, et surtout l'Organisation mondiale de la santé, le fait qui a obligé l'examen de la nature et la fonction de la "communauté internationale", ce qui a produit des alliances et des blocs pour la coopération et le partenariat. Le

document soulève également un ensemble des questions concernant la mesure dans laquelle l'épidémie du Virus Corona peut influencer le cours des relations internationales, tant sur le plan politique et économique, et changer ainsi la nature du système international actuel, et passer d'une polarité unique à un système international bilatéral ou multilatéral.
***Mots clés** : Virus Corona-mutation-politique-économique-Néo-libéralisme.*

1. مقدمة:

كان من نتائج تحول النظام العالمي من قطبية ثنائية الى قطبية احادية، نتيجة انهيار الاتحاد السوفياتي وباقي الانظمة الاشتراكية بأوروبا الشرقية منذ نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن العشرين، بروز نظام العولمة الذي سيطرت فيه القوى الاقتصادية الكبرى بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، والتي برزت كقوة اقتصادية عالمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، مما فتح المجال العالمي على مصراعيه أمام تنقل الأشخاص والأفكار والمنتجات بمختلف أنواعها، وأصبح عبارة عن قرية صغيرة تعمه كل القيم الجديدة، سواء على المستوى الاقتصادي أو السياسي أو الثقافي. لكن ما لم يكن في الحسبان، هو ان تعمم في ظل النظام الحالي الامراض والفيروسات. ويعد فيروس "كورونا" من الفيروسات الفتاكة، الذي ظهر في البداية بالصين ثم انتقل الى باقي دول العالم، أي تمت عولمته وتدويله، بحيث لم تسلم اي دولة من دول العالم من أذاه، مخلفا ذعرا وخوفا كبيرين لدى الدول والمجتمع الدولي. مما دفع بدول العالم إلى اتخاذ مجموعة من الاجراءات والخطوات الاحترازية المختلفة لتفادي تفشيه وإلحاق خسائر مادية وبشرية كبيرة. لكن ما الحقيقة التي يخفيها فيروس "كوفيد19" على المستوى السياسي والاقتصادي؟ وما هي السيناريوهات المتوقعة بعد القاء سلاح فيروس كورونا عل المستويات الاقتصادية والسياسية والعسكرية؟

المؤلف المرسل: د. شهرزاد نوار، الايميل، nouar.chahrazed@univ-ouargla.dz

2. نظام العولمة والهيمنة الغربية:

1.2 بروز الولايات المتحدة الأمريكية:

مع بداية التسعينات من ق 20، دخل العالم مرحلة جديدة من العلاقات الدولية، حيث انتقل من نظام ذي قطبية ثنائية إلى نظام ذي قطبية أحادية، بزعامة الولايات المتحدة الامريكية ذات النظام الرأسمالي بعد انهيار المعسكر الشرقي. وقد كان هذا الوضع الدولي الجديد من بين أبرز العوامل التي ساهمت في ظهور العولمة كظاهرة اقتصادية جديدة. وقد ارتبط ظهورها بالثورة العلمية والمعلوماتية الجديدة، التي ساهمت بشكل كبير في الاندماج العالمي، وسمحت بحرية تنقل الاشخاص ورؤوس الاموال والسلع والمعلومات والخدمات. وتتجلى العولمة في التداخل الكبير الذي وقع في العلاقات المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية بين الدول، إلى درجة أصبح من الصعب أن تمارس الدول نوعا من التحكم في حدودها وفي علاقاتها الدولية (بوطالب، 2001، صفحة 25).

لا يهمنا في هذه المقالة العودة إلى تاريخ نشأة العولمة وتطورها عبر الزمن حتى استقرت على وضعها المعلوم، بقدر ما يهمنا التركيز على أن القوى الكبرى في مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية في ظل الوضعية الاقتصادية الجديدة، أحكمت قبضتها على العالم سياسيا واقتصاديا وعسكريا ومما يدل على ذلك، تدخل و.م.أ في العديد من القضايا الدولية، في مقدمتها على سبيل المثال لا الحصر، التدخل في العراق والقضاء على نظام الرئيس العراقي صدام حسين، الذي كانت تهدف من ورائه أمريكا القضاء على كل الأنظمة المعارضة للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط لحماية مصالحها الاقتصادية بالمنطقة. كما لجأت و.م.أ إلى نهج أسلوب الإرهاب الاقتصادي ضد العديد من الدول، عبر فرض الحصار الاقتصادي الذي طغى على أسلوبها ومنهجيتها في تدبير القضايا الدولية، في مقدمتها دولة إيران منذ سنة 1979م، تلتها مجموعة من محطات الحصار الاقتصادي[1]، كان آخرها ما أعلنته أمريكا في شخص رئيسها "دونالد ترامب" من تشديد العقوبات على إيران في ظل تفشي جائحة كورونا، ويبدو أن الصراع النووي قد خيم على العلاقات الأمريكية الإيرانية، حيث ظلت أمريكا دائما تسعى لإضعاف إيران، للحد من تطورها النووي الذي أصبح يزاحم الدولة الأمريكية، وبالتالي منافستها في امتلاك هذا النوع من السلاح النووي.

كل هذه التحركات رفعت من منسوب السيطرة الأمريكية على العالم، ومما زاد من استقواء الدولة الأمريكية على العالم، هو خلق عدو للعالم "الإرهاب" بعد أحداث 2001، وأصبح بإمكان و.م.أ، أن تضرب كل من سولت له نفسه المساس بمصالح أمريكا وإسرائيل في أي منطقة من مناطق العالم. ولم يتأت لها ذلك، إلا بسيطرتها على منظمة عالمية مهترئة وغير منصفة هي منظمة الأمم المتحدة، التي من مهامها -في حقيقة الأمر-الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين. حيث تعد أمريكا من بين الدول الخمس الكبرى التي تمتلك حق "الفيتو" إلى جانب عدد كاف من حلفائها الغربيين، الشيء الذي يمكنها من فرض كل مخططاتها على المستوى الدولي.

إلى جانب ذلك، تتحكم أمريكا في العديد من المنظمات الدولية الأخرى ذات الطابع العسكري والاقتصادي، ويكفي الإشارة هنا إلى تحكمها في أهم الأحلاف العسكرية على المستوى الدولي، ألا وهو حلف شمال الأطلسي "الناتو" الذي تأسس بعد توقيع معاهدة حلف شمال الأطلسي بتاريخ 4 أبريل 1949 في إطار الصراع الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، والتسابق نحو تأسيس الأحلاف بين القطب الرأسمالي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، والقطب الاشتراكي الذي أسس بدوره حلف "وارسو"(معاهدة الصداقة والتعاون والمساعدة المشتركين) كحلف مضاد للناتو سنة 1955، والذي كان يجمع معظم دول المعسكر الشرقي(أوربا الوسطى والشرقية..) بقيادة الاتحاد السوفياتي قبل حله في يوليوز من سنة 1991.

أما على المستوى الاقتصادي، ونظرا لسيطرة الأمريكان على أهم الشركات العالمية العابرة للقارات، فقد تمكنوا من التحكم في منظمة التجارة العالمية، مما فتح المجال العالمي على مصراعيه أمام المنتجات والاستثمارات الأمريكية، بسبب تخفيض الرسوم الجمركية وتسهيل عملية تسرب المنتجات الأمريكية إلى كل مناطق العالم. كما أصبح بإمكان و.م.أ، تمرير أي مخطط يخدم مصالحها السياسية والعسكرية والاقتصادية بالعالم. ومما يبرز الهيمنة الأمريكية على المستوى الاقتصادي، سيطرتها على نسبة مهمة من التجارة العالمية التي بلغت 19٪ من حجم التجارة العالمية، كما تضطلع ب 25٪ من الناتج الإجمالي العالمي، إضافة إلى أن ما يزيد عن 25٪ من الاستثمار العالمي يتم داخل الولايات المتحدة الأمريكية، وهو شيء طبيعي بالنظر إلى قوة الاقتصاد الأمريكي الذي يحتل المرتبة الأولى عالميا، ويهيمن على أهم الشركات الكبرى العابرة

للقارات، إضافة إلى استثماراتها الكبرى المنبثقة في مناطق عديدة من المجال العالمي (Mathieu, 2004, p. 136).

أما على المستوى المالي، تعد و.م.أ مركز المال العالمي بتوفرها على أكبر بورصة لتداول الأموال وهي بورصة "وول ستريت" التي تعرضت لانهيار مالي سنة 1929م بسبب انهيار قيمة الأسهم(الخميس الأسود)، مما تسبب في انهيار الاقتصاد الأمريكي وبالتالي انهيار الاقتصاد الرأسمالي ككل، نظرا للترابطات المالية والتجارية التي تميز النظام الرأسمالي، ونظرا لقوتها المالية تعد الولايات المتحدة الأمريكية أكبر دولة مانحة على المستوى الدولي لأهم المنظمات الدولية في مقدمتها منظمة الصحة العالمية، وبالتالي يمكن القول أن أمريكا تمتلك كل وسائل الضغط والتحكم في العالم على جميع المستويات.

2.2 أوربا وفكرة الوحدة بعد فقدان الريادة:

بالمقابل لم يكن أمام أمم أوروبا، لمواجهة الهيمنة الأمريكية وتراجع مكانتها، خاصة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، سوى التفكير في خلق وحدة أوربية، وذلك من أجل تجاوز الصراعات السياسية والعسكرية بين الأمم الأوربية التي كانت سببا في تدهورها وتراجعها سياسيا واقتصاديا من جهة، ومن جهة ثانية من أجل استغلال إمكانياتها بشكل جماعي، وقد لقيت فكرة التعاون ثم الوحدة تشجيعا لا متناهيا من طرف الأمريكان، حتى بعد بروز أمريكا كقوة عالمية مهيمنة، وذلك من أجل خلق شريك اقتصادي كبير ذي نزعة ليبرالية رأسمالية. ويعتبر مشروع "مارشال" الأمريكي لسنة 1947 أبرز مثال على ذلك[2]، حيث قدمت و.م.أ دعما كبيرا اقتصاديا وماليا وعسكريا للدول الأوربية الرأسمالية، ولو أنه جاء في سياق تاريخي معين تميز بالمد الشيوعي الصيني السوفياتي في آسيا وأروبا الشرقية لتشرع الدول الأوربية منذ سنة 1950م في التهيؤ لخلق تكتل اقتصادي توج بإرساء وحدة اقتصادية سنة 1957م. ومنذئذ توالت سلسلة من الاتفاقيات والمعاهدات توجت بمعاهدة "ماستريخت" سنة 1992 وإنشاء الاتحاد الأوربي (آدم، 2001).

ومن الملاحظات الأساسية أن فكرة الاتحاد، جاءت مباشرة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وتفكك المنظومة الاشتراكية سنة 1991م. ويمكن تفسير ذلك بوعي أمم أوروبا، بأنه لا توجد أي قوة أوربية بإمكانها الوقوف ندا لثروة وساكنة وتأثير الولايات المتحدة الأمريكية. لذلك ففكرة

الكيان الواحد كانت الهدف منذ البداية، حيث كان العمق الحقيقي للمشروع الأوربي هو خلق ثقل موازن للقوة والهيمنة الأمريكية. وبالفعل أصبح الاتحاد الأوربي من أبرز التكتلات الاقتصادية العالمية، حيث تطورت حصة الاتحاد من 15٪ سنة 1957 الى 31٪ سنة 2004 من الناتج الوطني الخام العالمي. وقد وصل الناتج المحلي الإجمالي لمجموع دول الاتحاد بحوالي 15 ألف مليار دولار حسب تقديرات 2007، وبذلك يتفوق (نظرياً) على الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الاميركية للعام نفسه (14،5)، والصين (8 الاف مليار دو لار)، كما أصبحت الولايات المتحدة الشريك التجاري الأول للاتحاد حيث وصل حجم التبادل التجاري بين الطرفين تريليون دولار سنة 2016، تليها الصين كثاني أكبر شريك في التجارة العالمية البينية.

ومن الحقائق المرة، أن العديد من المراقبين يرون في الاتحاد الأوروبي «عملاقًا اقتصاديا، ولكنه قزما سياسيا»، ذلك أن الاتحاد الأوربي رغم قوته الاقتصادية، فهو غير قادر على الوقوف في وجه ومعارضة سياسات الولايات المتحدة في أي مكان في العالم إلا بشكل خجول. فالاتحاد الاوربي يعتبر تابعا إلى حد كبير للهيمنة الأميركية، خاصة أن معظم دوله-كما أشرنا إلى ذلك سابقا- أعضاء في حلف شمال الأطلسي (ناتو) الذي تقوده الولايات المتحدة، لكن ذلك لا يخلو من بعض الخلافات بين الطرفين، وإن كانت تنحصر في حدود المصالح والحصص في أي مشكلة في العالم. بل أكثر من ذلك، فالخلاف لا يعدو أن يكون مجرد توزيع أدوار لتأمين استمرار ازدهار الاقتصادات الغربية، وتدفق الطاقة وتأمين الأسواق التجارية الضرورية لبيع منتجات العالم الصناعي المتطور وبخاصة إلى الدول النامية والمتخلفة. ولذلك يجد الاتحاد الأوروبي نفسه اليوم حائرا بين «الأورَبَة السلمية»، و«الأطلسَة العسكرية»، خاصة بعد زوال الخطر الشيوعي وحلف وارسو. ففي الوقت الذي يقضي مفهوم الأوربة السلمية بتخفيض النفقات العسكرية لمصلحة الحلف الأطلسي وزيادة النفقات الاجتماعية، تعارض الولايات المتحدة الأميركية قائدة الحلف هذا التوجه.

ومن الحقائق الجيوسياسية المرة أيضا، كون الوضعية التي أصبح عليها العالم، خلفت عالمين متفاوتين على جميع المستويات، عالم قوى الشمال القليلة العدد، التي لا تمثل سوى 20٪ من ساكنة العالم وتسيطر على أكثر من 80٪ من الخيرات المتدفقة بالمجال العالمي، مقابل عالم دول الجنوب التي تتجاوز ساكنتها 80٪ من ساكنة العالم، ولا تتحكم إلا في أقل من 20٪ من

موارد وخيرات العالم (اليحياوي، 1991، صفحة 491)، إنها العولمة المتوحشة التي تتحكم فيها القوى الكبرى في كل منافذ الحياة، وتلتهم خيرات المجال العالمي، دون مراعاة الجانب الإنساني والأخلاقي وحق باقي الشعوب في الاستفادة من خيرات العالم، هذا العالم المفلس الذي يرتفع فيه الدين القومي العالمي بشكل كبير بالمقارنة مع الناتج القومي العالمي. لكن هل يستقيم الحديث عن الهيمنة الغربية خاصة الأمريكية منها على المستوى الاقتصادي بالخصوص، إلى حدود ظهور أزمة فايروس كورونا؟

يجوز القول، إنه في السنوات الأخيرة، أي قبيل انفجار أزمة كورونا فايروس، فقدت القوة الأمريكية سلطتها تدريجيا كقوة عالمية مهيمنة، فالقيادة الأمريكية في مجال الصناعات التكنولوجية الحديثة، بدأت تتراجع لصالح قوى اقتصادية صاعدة خاصة بالشرق الآسيوي، التي استفادت من إمكانيات بشرية هائلة واستثمارات خارجية متزايدة، في مقدمتها اليابان والهند والصين التي أصبحت تتطلع للتفوق على القوة الاقتصادية الأمريكية .(Atlaséco, 2007, p. 77)

3 . الصعود الصيني وتحول مركز الثقل الاقتصادي العالمي:

تعد الصين من القوى الاقتصادية الصاعدة، ظهرت على مستوى الساحة الاقتصادية العالمية بشكل متأخر، أي منذ نهاية السبعينات من ق 20م، حينما انتقل اقتصادها من اقتصاد اشتراكي مغلق(مرحلة الاشتراكية مع "ماوتسي تونغ" ما بين 1976/1949) (لوموان، 2010، الصفحات 12-13)، إلى اقتصاد رأسمالي منفتح على الشركات والاستمارات الأجنبية(مرحلة "دنغ شياوبنغ" سنة 1978)، وقرارات مؤتمر الحزب الشيوعي الذي رفع شعار "العصرنات الأربع"، وهي: الولوج والانفتاح على العالم بشكل متوازن مع مصالح الصين، وتغيير المناهج التعليمية، والبحث في الحصول على التكنولوجيا الحديثة، وتحديث الصناعات الصينية، بمعنى آخر التحول الاقتصادي نحو اقتصاد السوق (لوموان، 2010، الصفحات 21-23)، أو ما يطلق عليه من قبل البعض "اشتراكية السوق" أو رسميا من قبل الحزب الشيوعي الصيني "الاشتراكية ذات الخصائص الصينية". فكان من نتائج هذا التحول في النهج السياسي الصيني الانطلاقة الحقيقية للاقتصاد الصيني، حيث أصبحت الصين من الدول التي تحتل مراتب جد متقدمة على المستوى العالمي، من حيث الناتج الداخلي الخام بأكثر من 1576 مليار دولار محتلة بذلك المرتبة السادسة،

وبقيمة مداخيل الصادرات ب361.3 مليار دولار محتلة بذلك المرتبة السادسة أيضا، و60 مليار دولار من الاستثمارات الخارجية محتلة بذلك المرتبة الرابعة. كما حققت الصين معدل نمو اقتصادي تراوح ما بين 7٪ و10٪ سنويا، وكان من المنتظر أن يرتفع حجم الاقتصاد الصيني خلال 2020 بأكثر من أربع مرات عما كان عليه سنة 2000، والناتج الإجمالي الخام أن يتجاوز أربعة آلاف مليار دولار، أي ما يعادل الناتج الإجمالي الخام الحالي لليابان (l'espace mondial, 2004, p. 218).

تحول الثقل الاقتصادي العالمي نحو الصين مكنها من تجاوز الولايات المتحدة الأمريكية والسيطرة على أهم شركائها التجاريين. فقد أصبحت الصين أكبر شريك تجاري للقارة السمراء منذ سنة 2009، حيث قفز حجم النمو بين الطرفين من 10 مليارات إلى 190 مليار دولار ما بين 2000 و2017. كما تسيطر الصين على نسبة مهمة من المشاريع الصناعية داخل القارة(12٪) بقيمة مالية استثمارية تقدر ب 500 مليار دولار سنويا، ومن أجل تعزيز التمركز الصيني بالقارة، قامت الصين بإلغاء الديون المستحقة على العديد من الدول الإفريقية سنة 2018. ولم يقتصر التمركز الصيني على الجانب الاقتصادي، بل عمدت إلى استخدام أدوات القوة الناعمة الثقافية والدبلوماسية-وهي نقطة الضعف التي يركز عليها المشككون في الهيمنة الصينية-حيث تعمل الصين الآن على توفير تعليم جيد للطلبة الأفارقة، كما تعمل معاهد كونفوشيوس على نشر اللغة الصينية بالعديد من مدن الدول الافريقية (تقرير، 2019).

كما امتدت يد الصين إلى القارة العجوز، وسيطرت على الكثير من الشركات الكبرى داخل أوربا، عبر استثمارات مهمة في مجالات متعددة تشمل البنية التحية والمطارات والقطارات...حيث أصبحت الصين شريكا اساسيا في العديد من المطارات والموانئ الاوربية الكبرى في فرنسا وانجلترا والمانيا وبلجيكا...فضلا عن امتلاكها للعديد من محطات توليد الطاقة، سواء الأحفورية منها أو الشمسية أو الكهربائية أو الريحية. وقد اعتمدت الصين في غزوها لأوروبا على استراتيجية ذكية تعتمد على التعامل الأحادي مع الدول الاوروبية وليس مع مؤسسة الاتحاد الاوروبي. كما اعتمدت على تعيين العديد من الأطر الليبرالية الاوربية ذات التاريخ السياسي المعروف، زيادة على تقديم الدعم الاقتصادي للدول الاوروبية (تقرير، 2019).

انطلاقا من هذه المؤشرات الاقتصادية والحضور الاقتصادي للصين في العديد من مناطق العالم، تم تغيير النظرة الغربية للصين التي تختزلها في الكتلة البشرية الضخمة، ولا يمكنها أن تشكل أي تهديد اقتصادي وأحيانا سياسي محتمل للغرب (البربري، 2005، صفحة ع140). كما أعادت التحولات البنيوية العميقة التي شهدها الاقتصاد الصيني رسم خريطة القوة الاقتصادية العالمية، حيث تحول التنين الصيني من كتلة بشرية إلى قوة اقتصادية عالمية. بل أكثر من ذلك أصبح الاقتصاد الصيني مصدر قلق وموضوع جدل بالنسبة للدوائر الأمريكية والعالمية، التي توقعت أن الاقتصاد الصيني، في ظرف عشرين سنة سيشهد ثورة كبرى وستصبح الصين "مصنع العالم"، متجاوزة الولايات الامريكية التي ظلت محافظة على مكانتها الأولى عالميا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية(Le Monde, 2003) .

1.3 فروس كورونا وأزمة الأنظمة الليبرالية:

من الخصائص المميزة لظاهرة العولمة، عولمة وتدويل كل شيء، فالظاهر أن العولمة لا تقتصر على تعميم القيم الاقتصادية والسياسية والثقافية، بل تعدت ذلك لتشمل حتى الأوبئة. ويعد "فيروس كورونا" مثالا بارزا على ذلك. فقد انطلق من مدينة "ووهان" الصينية قبل أن يتحول إلى جائحة عالمية، محدثا رجة كبيرة داخل الأوساط الدولية، بحيث لم تسلم أي دولة من دول العالم من تأثيراته الجانبية الخطيرة. فحتى الدول الأكثر ديمقراطية، والتي لم تعر اهتماما كبيرا لهذه الجائحة في البداية، وقفت عاجزة عن التصدي وبشكل ناجع لوقف النزيف الذي أحدثه هذا الوباء. فجل الأنظمة الغربية بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوربي، كإيطاليا واسبانيا وفرنسا وألمانيا...تأثرت بشكل كبير "بكورونا فايروس"، يتجلى ذلك من خلال ارتفاع عدد الإصابات والموتى، حيث بدت المنظومة الصحية بالدول الديمقراطية ضعيفة وأبعد ما أن تكون في مستوى مواجهة مثل هذه الجوائح، وكأن فيروس كورونا مصمم على النبش في الذاكرة التاريخية للأمم الغربية في علاقتها بالعديد من الأمراض والأوبئة التي اجتاحتها منذ ق14م، وخلفت العديد من المآسي والأحزان فضلا عن ما أسفرت عنه من تحولات بشرية واقتصادية. ورغم الثورة الصناعية الكبرى التي شهدتها أوربا منذ ق17م، وثورة التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى حدود ق21م. فقد بدت الدول الديمقراطية أكثر خوفا وفزعا من

الوباء الجديد، وهو ما يلخصه خطاب الرئيس الفرنسي "إيمانويل ما كرون" منذ بداية تفشي الوباء حيث شبه الوضع بالحرب، قائلا: "نحن في حالة حرب، نحن لسنا في حالة مواجهة مع جيش آخر أو دولة أخرى. لكن العدو موجود هناك، هو غير مرئي وصعب القبض عليه، لكنه يحقق تقدما"(Macron, 2020) . هي إشارة مبطنة للمنظومة الصحية الفرنسية غير المؤهلة لمواجهة العدو والانتصار عليه. وهنا يتضح طغيان النزعة النيوليبرالية الجشعة للدول الديمقراطية في ظل نظام العولمة، والتي تهدف إلى تحقيق الأرباح ومراكمة الثروات عوض الاستثمار في البنيات التحتية الاجتماعية الأساسية كالصحة والتعليم. كما تبين بالملموس غياب الجانب الأخلاقي لدى الدول الديمقراطية، حيث غاب الحس التضامني بين الدول الكبرى، خاصة داخل مجال الاتحاد الأوربي، الذي يومن بفكرة الاتحاد والتضامن والمصير المشترك، وتركت الدول المتضررة بشكل كبير تواجه مصيرها المحتوم في مقدمتها ايطاليا.

وبالمقابل اتضح وبشكل باد للعيان، أن الصين التي ظهر بها الوباء في البداية على أتم الاستعداد من حيث البنية التحتية الصحية والأطقم الطبية، وأبانت عن مسؤولية كبيرة اتجاه شعبها، حيث فرضت الحجر الصحي وحاصرت الوباء وعالجت المرضى بشكل مجاني وتجاوزت المحنة، وبدأت عجلة اقتصادها تدور ولو بشكل تدريجي. بل أكثر من ذلك، بدت الصين الدولة الغير ديمقراطية ولا تحترم حقوق الإنسان، قادرة على تقديم يد المساعدة للدول الديمقراطية التي تأثرت بشكل كبير بجائحة كورونا وفي مقدمتها ايطاليا وصربيا وفرنسا.

فهل يمكن اعتبار كل هذه المتغيرات، مؤشرا على أن الوضع الدولي الحالي مقبل في القريب العاجل على مجموعة من التحولات الجيوسياسية والاقتصادية والعسكرية؟ هل تبدو المعطيات السالفة الذكر، قادرة على نقل القيادة العالمية من قيادة غربية إلى زعامة شرقية؟ أم أن الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، لا زالت تمتلك الوسائل التي تمكنها من إحكام قبضتها على العالم؟ أم أن التاريخ سينتصر ويعيد مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ويشهد العالم مرحلة قطبية ثنائية جديدة تقتسمها الزعامة الغربية والشرقية بعد انتهاء أزمة كورونا؟

4. التحولات الجيوسياسية في ظل جائحة كورونا (السيناريوهات المتوقعة).

قبل أن نشرع في استشراف مستقبل الوضع الدولي بعد أن تضع الحرب أوزارها، لابد من طرح التساؤل التالي؟ هل من السابق لأوانه أن نتحدث عن تحولات جيوسياسية بعد انتهاء أزمة فايروس كورونا؟ أم أن المؤشرات التي كشف عنها هذا الوباء، تنبئ فعلا بتحولات عميقة على المستوى الدولي؟

1.4الولايات المتحدة الأمريكية في مرآة أزمة كورونا.

يبدو أن مجموعة من الأحداث التاريخية العالمية، لعبت لصالح أمريكا حتى أصبحت القوة الاقتصادية الأولى عالميا، فقد استفادت من الحربين العالميتين الأولى والثانية، وانكماش الاقتصاد العالمي بعد أزمة 1929م. كما استمرت الولايات المتحدة الامريكية في قيادة العالم الرأسمالي، خاصة بعد انهيار المعسكر الشرقي وظهور نظام العولمة، حيث استطاع الأمريكان التغلغل في جل مناطق العالم عبر شركاته الكبرى العابرة للقارات، وقوته الناعمة المتمثلة في اللغة والثقافة ووسائل الاتصال الحديثة، التي جعلت منه "الدركي" الذي يحرس ويراقب العالم بأكمله. ورغم الأزمة المالية الذي ضربت الاقتصاد الرأسمالي سنة 2008، لم يتأثر الاقتصاد الأمريكي بالقدر الذي يفقده قوته ومكانته العالمية، ولكنه بالمقابل لم يأخذ العبرة من أزمة الأسواق المالية. لكن مع تفشي أزمة فيروس كورونا، اتضح أن أمريكا لا تهمها إلا مصلحتها "أمريكا أولا"، إذ أدارت ظهرها لبعض حلفائها في عز الأزمة وانشغلت بمشاكلها الداخلية، المتمثلة في ارتفاع عدد الإصابات والموتى بسبب الفيروس الذي عم العالم، إذ أصبحت تحتل المرتبة الأولى على المستوى العالمي، وإن ارتبط ذلك بسوء تقدير من طرف القيادة الأمريكية، حيث رد الرئيس الأمريكي على بدايات انتشار الفيروس بنبرة متعالية وبادعاءات غير مسؤولة، وأن الفيروس في نظره سيختفي من ذاته. لكن في واقع الأمر سيكشف الوباء مفارقة غريبة تنم عن فشل المنظومة النيوبيرالية بالولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة جائحة كورونا، بل سيفضح الخلل الذي كانت تعيشه المنظومة الصحية، وهو ما أفصح عنه أحد الأكاديميين الأمريكيين حينما قال "ليس لدينا نظام صحي عام. لدينا نظام خاص للربح. لدينا عشرات الملايين من المواطنين الذين ليس لهم تغطية صحية. ليس لدينا اختيار منهجي، نحن نتدافع، وقد مرت أسابيع مع تكاثر هذا الفيروس وانتشار الوباء في الولايات المتحدة الأمريكية" (الشرقاوي، 2020)، بل "تسلط الأزمة أضواء كاشفة على عيوب هذه

الحقبة التي تتسم بقصر النظر ومنحى الاستغلال وأنانية بعض الأفراد". فمع استشراء فيروس كورونا في المجتمع الأمريكي، انقلب رأسا على عقب الشعار الذي أطلقه المفكر "آدم سميث" (1723-1790) الفيلسوف والاقتصادي الأسكتلندي **"دعه يعمل دعه يمر"** الذي كان أساس الفلسفة الاقتصادية الكلاسيكية التي انتقدت الفلسفة الاقتصادية التقليدية "المركنتيلية" (Mercantilisme)، والتي أسست على مبادئ الحرية والمنافسة والمصلحة الشخصية ورفع اليد عن القطاعات العامة من طرف الدولة (الملوك والوزراء)، لكنه حذر من التحولات التي ستنتج عن الاستغلال السيء والبشع للرأسمالية في غياب فضيلة العدالة. حيث تحول الشعار في زمن كورونا إلى شعار **"ابق في دارك ومت في بيتك"**، فقد تعرض الأمريكيون لصدمة قوية ومدوية بسبب عدم تمكنهم من الإجراءات الخاصة بالفايروس وعدم قدرة المستشفيات الأمريكية على استيعابهم، حيث أقر العديد من المسؤولين الأمريكيين أنه ليس لديهم "ما يكفي من وحدات الاختبار وليس لدى أي ولاية أخرى ولا الحكومة الفدرالية إجابة مفيدة. نحن متخلفون عن ركب انتشار الوباء وستستمر هذه المشكلة"(GEFNAY, 2020) . ويرجع السبب في رأي بعض الأكاديميين الأمريكيين ورئيس منظمة "الأطباء من أجل برنامج وطني للصحة" أن النظام الصحي بالبلاد "ليس نظام رعاية صحية، إنه فوضى مزرية. مرة أخرى، هناك أنساق متباعدة وغير متجانسة حسب الطريقة التي ندفع بموجبها أقساط الرعاية الصحية، فضلا عن المنظومات المختلفة لإدارة مستشفياتنا، بعضها غني وبعضها فقير، كل منها يعيل نفسه، ومنغلقة على ذواتها بسبب الانحسار في نظام منافسة السوق" (الشرقاوي، 2020)، الشيء الذي خلق نوعا من النقاش الحاد داخل الأوساط السياسية الأمريكية، ووجهت انتقادات لاذعة للسياسة التدبيرية "الترنبية" للبلاد في ظل تفشي جائحة كورونا. حيث بدت الولايات المتحدة الأمريكية بقدها وقديدها، لا تتوفر على شبكة أمان في مجال الصحة العامة، ولا تتوفر على استراتيجية للردع الوبائي، على شاكلة الردع النووي الذي حققته منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وبداية صراع الثنائية القطبية.

على الرغم من القفزة الكبرى التي شهدتها القوى الكبرى، على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية في ظل النظام النيوليبرالي، من أسواق حرة وتجارة واسعة وتقنيات متطورة، كشف داء كورونا الفيروس الصغير عن سوءات السياسات النيوليبرالية القائمة على الوحشية الجاهلة،

والتي ركزت على الاقتصاد دون الاهتمام بالجوانب الاجتماعية، مما فرض إعادة النظر في مفهوم قوة الدولة. فقد اتضح جليا أن القوة الحقيقية للدولة ليس في قوتها الاقتصادية وترسانتها العسكرية، لكن في مدى تركيزها على الجوانب الداخلية والاستثمار فيها، وأن القاعدة الأساسية لتحقيق الأمن القومي، هي مدى قوة وصلابة المنظومة الوطنية ومحورها الفرد/الانسان، وليس أي إنسان، الانسان العالم والمثقف والنشيط والمحارب. فقد أثبت العدو "داء كورونا" أن الاولوية الآن هي للعلم والبحث العلمي والعاملين به من علماء ومفكرين، وأن الدولة التي تمتلك بعدا استراتيجيا هي التي تستثمر وبشكل كبير في منظوماتها التعليمية والعلمية ومراكز الأبحاث وتطويرها، مما يؤهلها لخوض مثل هذه الأنواع من الحروب وتحقيق الانتصار فيها (المولى، 2020).

أما على المستوى الخارجي، فالهواجس الأمريكية مرتبطة بشكل كبير بما يهدد مصالحها، سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو العسكري، ولا أدل على ذلك، القرار الذي اتخذه الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" بخصوص فرض الحصار الاقتصادي على إيران في عز تفشي فيروس كورونا، والذي يهدف من ورائه إضعاف إيران الدولة المعارضة للسياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، كما يعتبر القرار انعكاسا حقيقيا للصراع النووي القائم بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، وحلقة من حلقات الصراع بين الطرفين منذ السبعينات من القرن الماضي. لكن بالمقابل كيف يمكن قراءة العرض الأمريكي بمساعدة إيران على مواجهة كورونا فايروس؟

في مقال لها تحت عنوان "عرض للمساعدة أم حرب نفسية؟ العلاقات الإيرانية-الأمريكية على وقع دبلوماسية "فايروس كورونا" (الصمادي، 2020)، أشارت الباحثة إلى أن اقتراح وزير خارجية أمريكا "مايك بومبيو" مساعدة إيران خلال اجتماع في الكونغرس، يؤشر "على فصل جديد من استراتيجية المواجهة مع إيران، والتي تقوم بصورة أساسية على إفقاد النظام شرعيته أمام مواطنيه، وإظهاره بمظهر العاجز والمعزول". حيث تضمن العرض مجموعة من الاتهامات للنظام الإيراني من قبيل إخفاء المعلومات وعجز النظام الصحي الإيراني على مواجهة الوباء. لكن المسؤولين الإيرانيين أبانوا عن وعي تام لما تخطط له أمريكا ترامب، يفسر ذلك برفض المقترح الأمريكي واعتباره وجها جديدا لسياسة ترامب في حملة "الضغط الاقصى" ضد بلدهم، والمتمثلة

في الحرب النفسية وهي "العمليات المخطط لها لنقل معلومات مختارة إلى جمهور خارجي (الشعب الإيراني) للتأثير على العواطف والدوافع والتفكير الموضوعي وفي نهاية المطاف سلوك الحكومات والمنظمات والمجموعات والأفراد، وهو ما يحصل من خلال "خلق الفتنة وتعظيم الاستياء داخل المجتمع". وقد ساقت صاحبة المقال ثلاث أسباب رئيسية للتصرف الأمريكي اتجاه إيران في مقدمتها، الفشل الذريع الذي وصلت له سياسة العقوبات الأمريكية لثني إيران على تغيير سلوكها، كما يظهر من خلال سياسة ترامب الأخيرة أنه لا يرغب في مواجهة عسكرية مع إيران، وأخيرا الوضع الداخلي المتأزم الذي تعيشه إيران على جميع المستويات، والذي يعتبر تربة خصبة وفرصة مواتية لهذا النوع من الحروب. ويبدو أن السياسة التي تنهجها أمريكا اتجاه إيران حاليا، مستوحاة من السياسة الأمريكية في عهد "ريغن" اتجاه "امبراطورية الشر" الاتحاد السوفياتي، والتي قامت على سياسة "الفضح" والتعاطف مع الشعب الروسي المأزوم في ظل الشيوعية، والآن جاء الدور على إيران والتضامن مع الشعب الإيراني حسب التصور الأمريكي.

أما في علاقتها مع الصين، فيبدو أن تداعيات كورونا فايروس سترفع من درجة الصراع بين الطرفين، وبشكل لم يسبق له مثيل، كما سيساهم لا محالة في تسريع الأزمة الاقتصادية العالمية وتواترها. فالخلاف بين العملاقين الاقتصادين لم يكن وليد جائحة كورونا، بل كانت هناك حرب تجارية سائرة بين الطرفين، وتوقع الخبراء أن تأثير الحرب التجارية ستكون عواقبها وخيمة على الاقتصاد العالمي، خاصة القوى الكبرى. فقد شهدت التجارة العالمية أدنى مستوياتها منذ نشوب النزاع الأمريكي الصيني حول الرسوم الجمركية، كما سيرخي النزاع بظلاله على جوانب أخرى، كضعف الاستهلاك الخاص وانخفاض أنشطة الاستثمار، وقد توقع صندوق النقد الدولي أيضا أن "فرض المزيد من الرسوم الجمركية الصينية الأمريكية، وكذلك خروج بريطانيا المفاجئ من الاتحاد الأوربي، سيؤدي إلى مزيد من تباطؤ النمو وإضعاف الاستثمار وتعطيل سلاسل الإمداد"، بل إن المخاطر التي تنطوي عليها التوترات التجارية والتكنولوجية ستزيد من المخاطر المحتملة في المستقبل. ونبه الصندوق إلى أن الاقتصاد العالمي عند "مفترق الطرق"، ولتحاشي الأسوأ لابد من تفادي فرض الرسوم من أجل تجاوز الخلافات الثنائية وحل الخلافات الدولية. وهو نفس ما أشارت إليه المديرة التنفيذية لصندوق النقد الدولي "كريستين لاجارد" حيث قالت "إن الحرب

التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين قد تكون عامل خطر في أفق الاقتصاد العالمي إذا لم يتم تسويتها"، وأضافت قائلة "وإذا لم تحل هذه التوترات، فمن الواضح أن ذلك عامل خطر سيستمر في المستقبل"، وسيؤدي حسب صندوق النقد الدولي إلى تقلص الناتج الاقتصادي العالمي بنسبة 0,5 ٪ سنة 2020. كما أشارت "لاجارد" في مذكرة إحاطة لمحافظي البنوك المركزية ووزراء المالية لدول مجموعة العشرين، إن فرض رسوم على كامل التجارة بين البلدين، كما يهدد الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب"، سيؤدي إلى تبخر نحو 455 مليار دولار من الناتج المحلي الاجمالي، في خسارة تتجاوز حجم اقتصاد جنوب إفريقيا (رويح، 2019). أضف إلى ذلك الشلل التام الذي أصاب أقوى اقتصاد عالمي، سيزيد من نسبة الخسائر التي سيتكبدها الاقتصاد الأمريكي، مما فرض على الرئيس الأمريكي تعبئة موارد مالية إضافية، حيث أعلن عن نيته تأمين تريليوني دولار لمواجهة كورونا ودعم الاقتصاد، وهو على ما يبدو أكبر رقم مالي ترصده الولايات المتحدة الأمريكية في تاريخها لمواجهة عدو.

2.4 وضعية الاتحاد الأوربي في ظل الأزمة:

لقد أبان وباء كورونا عن غياب مبدأ التضامن والتعاون بين الدول الأوربية، كما أبان عن منطق الأنانية الذي لا زال يحكم معظم الدول الأوربية، واتضح أيضا أن الدول الرأسمالية اللبرالية يحكمها منطق الربح أكثر من الاهتمام بالجوانب الاجتماعية. مما ينذر بدخول الأنظمة الديمقراطية أزمة حقيقية، قد تعبد الطريق لصعود الأحزاب الشعبوية والمتطرفة، كما حدث بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، حينما عاشت معظم المجتمعات الأوربية، خاصة فرنسا وإيطاليا، أزمات اجتماعية واقتصادية في ظل حكم الأنظمة الديمقراطية، مما أدى إلى ظهور قوى اجتماعية معارضة وعدائية للديمقراطية والبرلمان. وبالتالي يمكن اعتبار ما وقع داخل مجال الاتحاد الأوربي بسبب تفشي وباء كورونا فايروس، مؤشرا على تصدع الاتحاد وتفككه، خاصة في ظل التخلي الكامل للاتحاد عن مساعدة الدول التي تأثرت بشكل كبير كإيطاليا وإسبانيا. ولعل ما أدلى به الممثل الدائم الإيطالي لدى الاتحاد الأوربي، عبر مركز تنسيق الاستجابة للطوارئ حينما قال "لقد طلبنا إمدادات المعدات الطبية، وأحالت المفوضية الأوربية الاستئناف إلى الدول الأعضاء، لكن ذلك لم يلق أي استجابة"[3]. تجاهل من طرف الاتحاد الأوربي أصاب الإيطاليين بنوع من المرارة

وخيبة الأمل في هذه المؤسسة الأوربية، خاصة إذا علمنا أن الإيطاليين تعرضوا للتجاهل الأوربي قبل ذلك سنة 2015 مع أزمة اللاجئين "إن أزمة فيروس كورونا شبيهة بأزمة اللاجئين، فالبلدان التي لم تتأثر على الفور ليست في الغالب على استعداد لتقديم المساعدة، ومن الواضح أن لدى هذه الدول تصورات مختلفة بشأن التهديد القائم. نحن نشعر أن فيروس كورونا يمثل تهديدا عالميا وأوربيا يحتاج إلى استجابة أوربية، لكن الدول الأخرى لا ترى ذلك بهذه الطريقة". يقول المندوب الإيطالي. إضافة إلى ذلك، تحمل حدة الصراع بين وزراء الاتحاد واختلافهم حول المساهمات المالية لمواجهة الأزمة. في طياتها إشارات عديدة تدل على مأزق الاتحاد الذي سيتأثر لا محالة بعد انتهاء أزمة الوباء. ومن بين التأثيرات، ما يتردد داخل أوربا على لسان اليمينيين والشعبويين الذين يلوحون بمزيد من الإجراءات الصارمة حول الحدود لحماية بلدانهم من هذا الخطر القادم من الخارج ويهددهم داخل عقر دارهم، وبالتالي لوقف هذا الخطر الداهم لابد من بناء الجدران ووقف التنقل الجوي. والنموذج من فرنسا، حيث دعت زعيمة حزب "التجمع الوطني" اليميني المتطرف "ماري لوبان" إلى إغلاق الحدود مع إيطاليا الدولة الموبوءة بأوروبا، وطالبت بإحكام السيطرة وإجراء الفحوصات على الحدود الفرنسية، كما حذروا من التداول الحر للسلع وحركية الأشخاص وسياسات الهجرة باعتبارها سببا من أسباب تنقل الفيروس الخطير (الشرقاوي، 2020). وبالمقابل دفعت جائحة كورونا الدول الرئيسية في الاتحاد الأوربي إلى مضاعفة المجهود الحربي من أجل تجهيز القوات المرابطة في الميدان عبر تعبئة الموارد المالية الضرورية. وهكذا أعلنت ألمانيا عن حزمة مالية أولية تقدر ب 750 مليار يورو لمواجهة تفشي الفايروس، كما رصدت فرسا قدرا ماليا يقدر ب 300 مليار يورو، في حين وافقت الحكومة الإيطالية على صرف 25 مليار يورو، وطالبت من جديد الاتحاد الاوربي بدعمها بموارد إضافية. ولم يتوقف الدعم عند مستوى الدول، بل شمل أيضا مؤسسة الاتحاد الأوروبي، حيث أعلن المصرف المركزي الأوروبي عن حزمة من المساعدات المالية بقيمة 750 مليار يورو للتخفيف من آثار الجائحة(ECB, 2020) .

من ناحية أخرى، فتحت هذه الأزمة الباب أمام التدخل الصيني، عبر تقديم المساعدة الطبية لبعض الدول الأوربية كإيطاليا وإسبانيا... وبداية تسلل التنين الآسيوي سياسيا لمجال الاتحاد

الأوربي، في غياب الحلفاء التقليديين في مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية ومؤسسة الاتحاد الأوربي، فضلا عن فشل منظمة الصحة العالمية كمنظمة دولية في تقديم المساعدة للمجتمع الدولي، حيث انحصر دورها في إحصاء عدد الإصابات وعدد الوفيات بسبب هذه الجائحة. وهو ما عبرت عن جانب منه "إليزابيت براو"(Braw, 2020) ، حينما قالت: "بتنازلها المخزي (دول الاتحاد الاوربي) عن المسؤولية، فشلت في تقديم المساعدة الطبية والإمدادات لإيطاليا أثناء تفشي المرض، والآن الصين تملأ ذلك الفراغ". إن تعاطي الصين مع وباء كورونا وتحقيق الانتصار عليه أعطى دعما قويا للنظام الشيوعي الاستبدادي داخل الصين وخارجها، حيث عزز الرئيس "شي جين بينغ" صلاحياته وقوته، وأصبح التغلب على الوباء علامة كاملة على قوة وعظمة الشعب الصيني بكل مكوناته، والذي نهج سياسة المحاجر الجماعية ووقف السفر والإغلاق الكامل لمعظم مجالات الحياة اليومية في جميع أنحاء البلاد.

كما عزز من موقف الصين وسعيه لقيادة العالم أمام فشل دول أوربا، وعدم قدرة الاستراتيجية الأمريكية وتعثرها في مكافحة الوباء وتركيز سياستها على الداخل. يتجلى ذلك بوضوح من خلال إشادة منظمة الصحة العالمية بالنهج الصيني ووصفه بالإنجاز المذهل، حيث استطاع المسؤولون الصينيون تحويل وباء كورونا من نقطة سلبية إلى نقطة إيجابية، وهي إحدى الفرص المناسبة للدعاية والدبلوماسية العامة الصينية، ولحظة تاريخية مهمة تبرز التفوق الصيني ومدى قدرتها على ريادة العالم خاصة من الناحية الصحية، ومدى استعدادها لتولي أدوار طلائعية أخرى على المستوى الدولي. وهي النقطة التي أفاضت الكأس، وأثارت حفيظة الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب"، حيث اتهم منظمة الصحة العالمية بتحيزها للصين وهدد بسحب الدعم الأمريكي للمنظمة.

لقد أفرز وباء كورونا مجموعة من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، من أبرزها انحلال النظام العالمي بقيادة الولايات الأمريكية، وغياب قيادة عالمية قادرة على التدخل وحل المشاكل الطارئة مهما كانت طبيعتها، وعليه فعالم ق 21م يعيش فراغ الزعامة بسبب غياب القوى السياسية الدولية القادرة على إقامة التوازن الدولي، مما يفتح المجال العالمي في ظل هذا الفراغ الجيوسياسي أمام صراعات خطيرة سيذكيها التنافس الأمريكي الصيني الأوربي.

3.4 هل التنين الآسيوي الصيني، له من الإمكانيات ما يؤهله لقيادة العالم بدل الولايات المتحدة الأمريكية؟

يبدو من خلال المعطيات السالفة الذكر، أن الصين تملك من القوة الاقتصادية ما يؤهلها للزعامة العالمية اقتصاديا، فكل المؤشرات تدل عل تفوق الاقتصاد الصيني، سواء من حيث مؤشر النمو أو من حيث الناتج القومي الصيني، الذي من المنتظر أن يصل إلى ضعف الناتج القومي الأمريكي في غضون العشر سنوات القادمة، على الرغم من أن بعض التقارير، تشير إلى هبوط حصة الصين من الناتج العالمي من 32٪ إلى 28,3٪، والولايات المتحدة الأمريكية من 13٪ إلى 9,2٪، مقابل صعود الهند إلى المرتبة الثانية ب 15٪، خلال سنة 2024 أي بعد نهاية أزمة كورونا. بحيث ستبقى الصين المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي العالمي، إذ ستصل مساهمتها – حسب خبراء الاقتصاد-إلى 35٪. بمعنى هناك نوع من الهيمنة الصينية على الاقتصاد العالمي مستقبلا. وقد ارتبطت هذه الهيمنة الصينية بالسياسة التي رسمها الحزب الشيوعي الصيني عبر خطة "صنع في الصين ج2025"، هذه الخطة كانت تهدف إلى السيطرة على أهم الشركات الصناعية العالية التكنولوجية، وتتمكن من احتلال المرتبة الأولى عالميا خلال القرن الحالي (لوموان، 2010، الصفحات 124-125).

ويرى بعض المراقبين، أن "**مبادرة الحزام والطريق**" وهو المشروع الأساس للرئيس الحالي "شي جين بينغ"، يعتبر المحرك الأساسي للسياسة الصينية، سواء على المستوى الداخلي أو على مستوى الديبلوماسية الخارجية للصين. وتهدف هذه المبادرة -من بين ما تهدف إليه-إلى ربط العالم الخارجي بالصين عبر طرق ومسارات للتبادل التجاري والسياسي، لتكون بمثابة هجوم اقتصادي ناعم يحمل في طياته مخاوف سياسية وأمنية لبعض القوى الإقليمية والدولية، وتجاوز هذه المخاوف ونجاح المبادرة الصينية مرتبط بشكل أساسي حسب الدراسة التي نشرها "مركز الجزيرة للدراسات"، بقدرة الصين على طمأنة جوارها الإقليمي والمجتمع الدولي، بأن هذه المبادرة هي "للكسب المشترك". ويعتمد هذا المشروع على إنشاء أكبر مشروع بنية تحتية في تاريخ البشرية، والتي تسعى من ورائه الصين ربط نصف سكان الأرض ببعضهم البعض، ودمج $\frac{1}{5}$ الناتج الوطني الإجمالي بالعالم من خلال تأسيس ارتباطات تجارية واستثمارية تمتد إلى كل زوايا الأرض.

- **المصدر:** تقرير الجزيرة نت، بتاريخ 25 ديسمبر 2019.

لكن هل يمكن لهذا "التنمر" الصيني، أن يستمر دون استمرار الاستثمارات الخارجية بالصين خاصة الأمريكية منها، ذلك أن التطور التكنولوجي الصيني، لم يكن ليحصل لولا استثمارات الشركات الغربية الأمريكية؟

أما على المستوى السياسي والعسكري، فيبدو أن الصين لا ترغب في قيادة العالم سياسيا وعسكريا، وإن أرادت فهي تدرك أنها لا تمتلك الوسائل الضرورية والكافية لقيادة العالم سياسيا، ذلك أن وسائل التغلغل الأخرى، كاللغة والثقافة ووسائل الاتصال الحديثة، لا تمكنها من سحب البساط من تحت الزعامة الغربية وتحويل الريادة من ريادة غربية إلى ريادة شرقية. لكن إلى أي حد يعتبر هذا الطرح صحيحا وممكنا؟

يمكن القول، إن قضية زهد الصين في السيطرة وقيادة العالم سياسيا وعسكريا ترتبط بشكل وثيق بالسياسة الداخلية للبلاد، ذلك أن الصين منذ سنة 1954م نهجت سياسة خارجية قائمة على مبدأ "عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى"، لكن الصين الأمس ليست الصين اليوم، لقد أصبحت الصين تتوفر على أكبر جيش في العالم، وبالتالي فالمسؤولية الدولية للصين ستصبح أكبر، إذ لم يعد من حق الصين أن تلعب دورا ثانويا، أو كما جاء على لسان "كيري براون" مدير معهد "لاو تشاينا" التابع لكلية "الملك" في لندن إنه "لا يمكن أن يكون هناك فيل يتظاهر بأنه فأر". حيث أصبح بإمكان الصين أن تحل محل الولايات المتحدة الأمريكية (تقرير، 2019).

ويتوقع بعض المتتبعين، أن بكين ستعمل على التخفيف تدريجيا من مبدأ "عدم التدخل" إلى الحياد وصولا إلى التدخل. ومما يبرز التفوق العسكري الصيني على نظيره الأمريكي، ما أشارت إليه العديد من التقارير الحديثة التي أنجزت من طرف العديد من المراكز، كون "الولايات المتحدة الأمريكية لم تعد تتمتع بالتفوق العسكري في منطقة المحيط الهادي والهندي" وأنها لم تعد قادرة على "الاحتفاظ بتوازن القوى لصالحها وأصبحت محل شكوك متزايدة"، كما حذر التقرير من أن خطة الدفاع الأمريكية في المنطقة أصبحت "على شفا أزمة غير مسبوقة"، وأن القوة العسكرية الأمريكية أصبحت متجاوزة من طرف بكين، التي قامت ببناء أنظمة مضادة للتدخل تهدد الضمانات الأمنية الأمريكية (تقرير، 2019).

- **المصدر**: تقرير الجزيرة نت، بتاريخ 25 ديسمبر 2019.

أدت هذه التطورات إلى خلخلة العلاقات الدولية، وبالتالي يمكن اعتبار التحرك الصيني مؤشرا على بداية التقارب بين الأنظمة الحاكمة في الصين وإيطاليا وإيران وروسيا وألمانيا، التي قامت بكسر الحصار الأمريكي على إيران، وانتظار سحب البساط من تحت أمريكا المتربعة على عرش العالم لصالح الصين بعد انتهاء أزمة كورونا. غير أن ذلك لا يمكن أن ينسينا، كون أمريكا لا زالت تمسك بمفاتيح التحكم في العالم، فأمريكا قوتها وميزتها في قيمها، قيم الحرية والديمقراطية، ومركز التجارة والمال العالميين، وبالتالي لن تسمح لأي قوة اقتصادية أخرى أخذ زمام العالم. خاصة إذا علمنا أن نقطة ضعف الصين تكمن في احتياجاتها الكبيرة للنفط

(www.leblogfinance.com)، الذي يمكن أن يكون سلاحا احتياطيا تلجأ إليه أمريكا للحد من السيطرة الصينية مستقبلا.

5. خاتمة:

قصارى القول، إن وباء "كورونا فايروس" أحدث حلحلة للعلاقات الدولية، سواء في الشرق أو الغرب، ففي الوقت التي بدت فيه الدول الرأسمالية الليبرالية منطوية على نفسها تنهج أسلوب الحمائية، متخلية عن مضامين دساتيرها وقيمها الديمقراطية واللبرالية، أبانت الأنظمة غير الديمقراطية والمتحكمة في سياساتها الاقتصادية والاجتماعية، كما هو الشأن للصين عن قدرة كبيرة لمحاصرة الجائحة في أفق القضاء عليها نهائيا، بل أكثر من ذلك أكثر إنسانية، حينما أمدت يد المساعدة للدول المتضررة. كما أبان هذا الوباء عن فشل النزعة النيوليبرالية المتوحشة التي ركزت على الربح ومراكمة الثروات وإهمال تام للجوانب التي تهم المجتمع ككل، حينها حلت الشركات المتعددة الجنسيات وأصحاب رؤوس الأموال محل الدولة، التي تخلت عن وظائفها وأدوارها الرئيسية، وأصبح الوضع الحالي يفرض العودة إلى المفهوم التقليدي للدولة، الدولة التي تتحكم في سياستها الاقتصادية والاجتماعية الداخلية، كما يفرض أيضا إعادة النظر وبشكل جدري في ترتيب الأولويات وتغيير طبيعة وظائف بعض المؤسسات والاتجاه نحو تعزيز المؤسسات التي لها ارتباط وثيق بالمجتمع كالمؤسسات التعليمية والطبية. ومن الناحية الجيوسياسية، كشف وباء كورونا عن فراغ الزعامة العالمية بعد تراجع الولايات المتحدة الامريكية وانشغالها بمشاكلها الداخلية، تاركة المجال للظهور الصيني بمظهر الدولة القوية القادرة على قيادة العالم. فهل ستكون جائحة كورونا إيذانا بجلوس العملاقين إلى طاولة المفاوضات، والاتفاق على نظام عالمي جديد ينهي مرحلة القطبية الأحادية للعالم وبداية قطبية ثنائية، أو متعددة الأطراف تتزعمها كل من الصين وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية؟

6. قائمة المراجع:

المؤلفات:

- اليحياوي يحيى، 1991، "العولمة الموعودة"، الرباط ، المغرب.

- بوطالب عبد الهادي ، 2001، "العالم ليس سلعة : في نقد العولمة"" منشورات الزمن، العدد 26، الدار البيضاء، المغرب .

- لوموان فراسواز ، 2010،الاقتصاد الصيني، (مترجم)، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة-دمشق، سوريا.

-Mathieu J.L, 2004, « L'espace mondial », Ed.Nathan.

التقارير:

- تقرير الجزيرة نت، الصين ورشة العالم وأكبر معجزاته الاقتصادية، بتاريخ 25 ديسمبر 2019.

- محمد الشرقاوي، التحولات الجيوسياسية لفيروس كورونا وتآكل النيوليبرالية، ج1، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، 23 مارس 2020.

- عز الدين عبد المولى، ما القوة الحيوية؟ كورونا واختبار المفهوم التقليدي لقوة الدولة، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، 29مارس 2020.

- فاطمة الصمادي، عرض للمساعدة أم حرب نفسية؟: العلاقات الايرانية-الامريكية على وقع دبلوماسية "فايروس كورونا، مركز الجزيرة للدراسات، نشر بتاريخ: 2020/03/16.

مواقع الانترنيت:

- Adam GAFNEY, 2020, « America's extreme neoliberal healthcare system is putting the country at risk ».

http://www.theguardian.com/commentisfree/2020mar/21/medicare-for-all-coronavirus-covid-19-single-payer.

- عبد الأمير رويح، 2019، "الاقتصاد العالمي في 2019: أزمات في الأفق وانتكاسة في التجارة العالمية".

https://annabaa.org/arabic/economicreports/20494

ECB, 2020, « ECB announces €750 billion Pandimic Emergency Purchase Programme(PEPP) ».

https://bit.ly/2jo8A96.

-Elizabeth Braw , 2020 « The EU is abondining Italy in its hour of need ».

https://foreignpolicy.com/2020/03/14/coronavirus-eu-abandoning-italy-china-ajd/

www.leblogfinance.com.

المجلات:

- البربري أشرف، 2005، "التنين الصيني يتربع على اقتصاد العالم" مجلة الجزيرة، عدد 140.

- المشهور علوي علي، 2004، «التحولات في الصين" عدد 1250.

- محمد آدم، 2001، "التصميم على إنجاز الوحدة الاقتصادية"، مجلة النبأ، عدد54.

-« Atlaséco 2007 »,le nouvel observateur, p :77

-« l'espace mondial » Ed Nathan 2004, p : 218.

الخطب:

- خطاب الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، بتاريخ 16 مارس 2020.